الأمم المتحدة

A/HRC/56/40

الجمعية العامة

Distr.: General
17 April 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

18 حزيران/يونيه – 12 تموز/يوليه 2024

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضاً عاماً لعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، في ضوء خطتنا المشتركة ونداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، ولا سيما في سياق الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويقترح مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سبلاً ممكنة للتصدي للتحديات التي تواجه تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في السياق العالمي الحالي.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 11/53 إلى مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن يعد تقريراً عن أعمال المفوضية بشأن تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، وأن يقترح أيضاً الطرق الممكنة لمواجهة التحديات التي تعترض تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. ويعرض المفوض السامي، في هذا التقرير، أمثلة توضيحية للأنشطة المضطلع بها خلال الفترة من 1 نيسان/أبريل 2023 إلى 31 آذار/مارس 2024.

ثانياً- التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان: خطتنا المشتركة نحو مؤتمر القمة المعني بالمستقبل

2- بعد تجاوز منتصف الطريق إلى عام 2030، خرج العالم بشكل ملحوظ عن المسار الصحيح لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها. ومن الضروري الوفاء بالوعد العالمي الذي تضمنته الخطة بضمان حقوق ورفاه الجميع على كوكب صحي ومزدهر. وتجديد الالتزام بالعمل المتعدد الأطراف والتعاون الدولي بطريقة فعالة وشاملة للجميع أمر أساسي لتعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وتنشيطها.

3- وقد عرض الأمين العام، في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"[(1)]، رؤية لمزيد من التضامن والتعاون الدولي من أجل مستقبل أفضل وأكثر اخضراراً وأماناً. وشدد على أنه لا يمكن في عالمنا المترابط لأي مجتمع أو بلد أن يتغلب على التحديات التي تعترضه بمفرده، حيث يستوجب العيش في مجتمع عالمي تقاسم المسؤوليات بين مختلف الجهات الفاعلة. ويُفهم التضامن في هذا السياق على أنه مبدأ العمل معاً، وليس الإحسان. وعلى الصعيد الوطني، يتسم عقد اجتماعي متجدد للناس والكوكب يرتكز على حقوق الإنسان بأهمية بالغة من أجل القضاء على عدم المساواة وانعدام الثقة والتعصب، ويمهد الطريق للتعاون الدولي. فهناك حاجة إلى اتفاق جديد على الصعيد العالمي لتحسين حماية المشاعات العالمية وتوفير مجموعة أوسع من المنافع العامة العالمية، التي تفيد البشرية جمعاء ولا يمكن أن تديرها أي دولة واحدة أو جهة فاعلة بمفردها[(2)]. والأمم المتحدة، التي تتميز بقيمها الأساسية والعالمية المتمثلة في السلام والعدالة والكرامة الإنسانية والإنصاف والتسامح والتضامن، في خدمة الدول لحل المشاكل الدولية من خلال التعاون ويجب عليها أن تتطور حتى تكون قادرة على الاستجابة للعالم المتغير.

4- وبناء على دعوة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أصدر الأمين العام سلسلة من 11 موجزاً للسياسات[(3)] في عام 2023. وعرض في هذه الموجزات مزيداً من التفاصيل حول بعض المقترحات الواردة في خطتنا المشتركة، بناء على فكرة أن التعاون الدولي القوي هو شرط أساسي للتصدي بفعالية للتحديات العالمية والنهوض بأهداف التنمية المستدامة. واسترشاداً بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كان الهدف من موجزات السياسات هو دعم الدول في مداولاتها في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر 2024. وتشمل المواضيع الأجيال القادمة؛ ومنبر للطوارئ؛ ومشاركة الشباب مشاركة مجدية؛ وقياس التقدم بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي؛ واتفاق رقمي عالمي؛ والهيكل المالي الدولي؛ والفضاء الخارجي؛ وسلامة المعلومات على المنصات الرقمية؛ وخطة جديدة للسلام؛ وتحويل التعليم؛ والأمم المتحدة 2.0.

(1) A/75/982.

(2) المرجع نفسه، الفقرة 12.

(3) انظر الرابط www.un.org/en/common-agenda/policy-briefs.

5- وقد عُقد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة يومي 18 و19 أيلول/سبتمبر 2023. وأتاح المؤتمر، الذي عُقد في منتصف الطريق إلى عام 2030، فرصة بالغة الأهمية لتقييم التقدم المحرز وإعادة تأكيد الالتزام بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتركزت الرسائل الرئيسية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان على تعزيز حقوق الإنسان باعتبارها محركات أساسية للتغيير الذي يفضي إلى التحول وأدوات لحل المشكلات من أجل إنقاذ خطة عام 2030. وشددت المنظمة على الحاجة الملحة إلى نظام مالي دولي أكثر إنصافاً، داعيةً إلى إجراء تغييرات في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية تفضي إلى التحول ومعالجة قضايا مثل تخفيف عبء الدين وإعادة تحديد ملامح المالية العامة. وشددت المفوضية أيضاً على الأهمية المحورية للالتزام بـ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، وحثت على بذل جهود تعاونية للحد من أوجه عدم المساواة والعناية في المقام الأول بمن هم أشدّ تخلفاً عن الركب.

6- وسيتيح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المقرر عقده يومي 22 و23 أيلول/سبتمبر 2024، فرصة لتعزيز التعاون الدولي في معالجة القضايا العالمية الملحة. واعترافاً بأن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد خرج عن المسار الصحيح وإقراراً بعدم كفاية نظم الحوكمة المتعددة الأطراف القائمة، يهدف مؤتمر القمة إلى دفع خطة عام 2030 إلى الأمام. وتشمل النتائج المقترحة ميثاقاً من أجل المستقبل يشدد على إعادة تأكيد ميثاق الأمم المتحدة، وتنشيط تعددية الأطراف، واستعادة الثقة. وتشمل التوقعات الرئيسية إجراء إصلاحات في المؤسسات المتعددة الأطراف، وتعزيز هيكل الأمن العالمي، وتحسين آليات منع نشوب النزاعات على الصعيدين العالمي والوطني. وتشمل المبادرات الأخرى هيكلاً مالياً دولياً أكثر شمولاً واستجابة، يعالج قضايا مثل تخفيف عبء الدين، وتمويل المناخ، وإطاراً ضريبياً عالمياً منصفاً.

ثالثاً- التعاون الدولي في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

7- احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أطلقت المفوضية مبادرة حقوق الإنسان 75[4] التي تستمر لمدة عام. وتتمثل أهدافها الرئيسية في تعزيز الطابع العالمي وعدم القابلية للتجزئة، والتطلع إلى المستقبل وتعزيز بيئة حقوق الإنسان. وتُوجت المبادرة بحدث رفيع المستوى استمر يومين في 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2023، حيث تم الإعلان عن تعهدات عالمية وجرت مناقشة مجموعة من الأفكار بشأن رؤية لمستقبل حقوق الإنسان. وطوال الحدث، أكد المفوض السامي وعدة دول والمتحاورون من جديد روح التعاون والتضامن الدوليين في التصدي للتحديات المتعددة التي يواجهها الناس في مجال حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

8- وشبّه المفوض السامي، في ملاحظاته الافتتاحية في الحدث الرفيع المستوى[5]، الإعلانَ العالمي لحقوق الإنسان بنهرٍ تغذيه تيارات عديدة من القيم المنبثقة من حضارات مختلفة، وشدد من بينها على قيم الترابط والتعاون والمسؤولية الجماعية. وأشار إلى أن واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تركوا جانباً العديد من النزاعات الهامة وتجاوزوا الصدامات الجيوسياسية والخلافات الاقتصادية، ودعا إلى التضامن من أجل التغلب على الاستقطاب والعمل معاً لحل المشاكل الكبيرة التي يواجهها الناس اليوم.

(4) انظر الرابط https://www.ohchr.org/en/human-rights-75.

(5) انظر الرابط www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/12/turk-opens-global-human-rights-event-call-hope-and-action.

9- وشدد المفوض السامي، في بيانه الموجه إلى قادة العالم[6]، على أن المحادثات المتعلقة بحقوق الإنسان يجب أن تجري دائماً بروح من الاحترام والمشاركة البناءة في البحث عن عالم أفضل. ودعا جميع الدول وأصحاب المصلحة إلى العمل معاً، وتجاوز الاختلافات بين المجتمعات والنظم السياسية والاقتصادية، للبحث عن مجالات الاتفاق وضمان إحداث تغيير ذي مغزى، من أجل أن تصبح حقوق الإنسان الهدف الأسمى والحاجز الواقي في السياسات والإجراءات.

10- وأكد المفوض السامي من جديد أيضاً أن حقوق الإنسان تمد جسوراً عبر الانقسامات الجغرافية السياسية وتشكل مخططاً يقترح حلولاً لأكبر التحديات التي تواجه البشرية، ويمهد للتعاون المتعدد الأطراف، لأنها ترتكز على قيم تجتاز الانقسامات وتضرب بجذورها في الطابع العالمي لحالة الإنسان[7]. وأشار إلى أنه ينبغي دعم الدائرة الجماهيرية لحقوق الإنسان على نطاق العالم وإفساح المجال للابتكار. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشجَّع الجهات المعنية على تكثيف الحوار، وإيجاد الحلول المبتكرة، وتوخي الحنكة، وتوسيع نطاق الشراكات. وحث المفوض السامي الدول على العمل بالتوصيات المنبثقة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان، الذي اعتبره ضرورياً للسلام والأمن والتنمية والتعاون الدولي.

11- واستناداً إلى المشاركة المكثفة مع مجموعة من الجهات الفاعلة في أعقاب مبادرة حقوق الإنسان 75 في عام 2023، قدم المفوض السامي في شباط/فبراير 2024 بيان رؤية[8] بعنوان "حقوق الإنسان: طريق للحلول". وحذر من أن توظيف حقوق الإنسان لأغراض سياسية أو الاستخفاف بها من شأنه أن يهدد التماسك الاجتماعي ويقوض التعاون الدولي. ودعا المفوض السامي إلى زيادة فعالية التعاون الدولي بشأن السياسات الضريبية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ونقل التكنولوجيا، وتبادل المعارف، والتمويل.

رابعاً- أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

12- واصلت المفوضية جهودها لتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان في إطار خطة عام 2030 وخطتنا المشتركة. ويقدم المفوض السامي في هذا الفرع أمثلة توضيحية على مختلف أنواع الأنشطة التي تمثل تعاوناً دولياً معززاً لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في هذا الصدد، بما في ذلك دعم المفوضية لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. بيد أن الفرع لا يتضمن موجزاً كاملاً أو شاملاً للعمل المنجز. ويتضمن التقرير السنوي للمفوض السامي المقدَّم إلى مجلس حقوق الإنسان أمثلة إضافية على عمل المفوضية خلال هذه الفترة.

ألف- المشاركة المواضيعية

13- واصلت المفوضية تعزيز التعاون الدولي في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك في مجالات حقوق العمال والحماية الاجتماعية، والمياه، والصرف الصحي، والغذاء، والصحة، والتعليم، والإسكان. ففيما يتعلق بالحق في الصحة، على سبيل المثال، وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لكل من منظمة الصحة العالمية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في

(6) انظر الرابط www.ohchr.org/en/statements/2023/12/turk-calls-world-leaders-rebuild-foundation-hope.

(7) انظر الرابط www.ohchr.org/en/statements/2023/12/turk-promises-we-will-build-ambitious-agenda-change-can-meet-challenges-our-time.

(8) انظر الرابط www.ohchr.org/en/press-releases/2024/02/un-human-rights-chief-lays-out-path-solutions-years-come.

عام 2023، نشر المفوض السامي والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، بياناً مشتركاً[9] بمناسبة يوم حقوق الإنسان (10 كانون الأول/ديسمبر) في العديد من الصحف الدولية، يلفت الانتباه إلى أوجه عدم المساواة التي تكمن وراء انتهاك حقوق الإنسان المتعلقة بالصحة في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم. وفي 16 شباط/فبراير 2024 أيضاً، نظمت المفوضية حلقة عمل افتراضية للخبراء بشأن الممارسات الجيدة في ضمان الحصول على الأدوية واللقاحات وغيرها من المنتجات الصحية، على النحو الذي كلفها به مجلس حقوق الإنسان في قراره 13/50.

14- وأطلق المفوض السامي أيضاً مفهوم "اقتصاد حقوق الإنسان" في نيسان/أبريل 2023. وروجت المفوضية لهذا المفهوم من خلال عدد من الأنشطة التي نُفذت مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة. وتجسد ذلك من خلال ثلاث جلسات من حوار هيرنان سانتا كروز: في نيسان/أبريل 2023 في نيو سكول، نيويورك، حيث تبادل الخبراء الأفكار والخبرات وأفضل الممارسات لتجسيد اقتصاد حقوق الإنسان من أجل تعزيز التنمية المستدامة والشاملة والمنصفة؛ وفي أيار/مايو 2023، في باريس، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة حول موضوع "حل معلَن من أجل عالم أفضل: اقتصاد قائم على حقوق الإنسان"؛ وفي آب/أغسطس 2023 في شيلي حول موضوع "دمج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في الأطر التنظيمية الوطنية والميزانيات العامة". وأتاح اجتماع مائدة مستديرة بشأن مستقبل حقوق الإنسان والتنمية والاقتصاد[10] خلال الحدث الخاص بمبادرة حقوق الإنسان 75" فرصة للدول وأصحاب المصلحة الآخرين لمواصلة التفكير في هذا المفهوم.

15- وعلى خلفية الدعوة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، دعمت المفوضية الاجتماع السادس لمجلس حقوق الإنسان المعقود بين الدورات بشأن حقوق الإنسان وخطة عام 2030، في 18 كانون الثاني/يناير 2024، الذي تناول موضوع "إدماج حقوق الإنسان في إصلاحات الهيكل المالي الدولي: حجر الأساس لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واقتصاد حقوق الإنسان". وأصدرت المفوضية رسائل رئيسية بشأن كيفية ترسيخ حقوق الإنسان في إصلاحات الهيكل المالي الدولي[11]. وعملت المفوضية أيضاً مع مؤسسات التمويل الإنمائي لتعزيز مواءمة عملياتها مع معايير حقوق الإنسان. وواصلت دعمها لإنجاز دراستها المرجعية بشأن سياسات الضمانات التي تضعها مؤسسات التمويل الإنمائي وتقريرها لعام 2022 بشأن تصحيح نظام تمويل التنمية[12]، على مستوى السياسات والمشاريع. وشاركت المفوضية في المشاورات المتعلقة بسياسات الضمانات المنقحة لمصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية المالية في كندا، وصندوق المناخ الأخضر. وأطلقت المفوضية، في عام 2023، مشروعها بشأن المؤسسات المالية الإنمائية والمخاطر الرقمية، واستكملت البحوث والمشاورات المكتبية الأولية. وشاركت المفوضية في المشاورة بشأن استراتيجية البنك الدولي للمساواة بين الجنسين للفترة 2024-2030، بما في ذلك من خلال تقرير خطي[13].

(9) انظر الرابط www.who.int/news-room/commentaries/detail/conflict-and-crisis-reveal-the-tip-of-the-iceberg-the-world-s-vulnerable-face-in-accessing-their-right-to-health.

(10) انظر الرابط www.ohchr.org/sites/default/files/udhr/publishingimages/75udhr/HR75-high-level-event-Economy-Background-document.pdf.

(11) انظر الرابط www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/2030agenda/sixthsession/ohchr-key-message-18-jan-HRC-intersessional.pdf.

(12) انظر الرابط www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/Remedy-in-Development.pdf.

(13) انظر الرابط https://thedocs.worldbank.org/en/doc/23a43e42ada40a9246849343135bf232-0090012023/original/OHCHR-General-Observations-on-the-World-Bank-Gender-Strategy.pdf.

16- وتهدف المفوضية، من خلال عملها، إلى إدماج منظور حقوق الإنسان في التجارة والاستثمار الدولي. وعلى وجه الخصوص، واصلت تعزيز التعاون والشراكات مع أمانة الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤسسة فريدريش إيبرت في جنيف، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني لزيادة المعرفة والدعم من أجل التنفيذ الشامل للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ونظمت المفوضية ودعمت عدة أنشطة لبناء القدرات والتوعية موجهة لممثلي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الأفريقية بشأن الروابط بين التجارة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان في سياق تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأسهمت جهود الدعوة وبناء القدرات التي تبذلها المفوضية في اعتماد توصيات مواضيعية بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

17- كما ساعد عمل المفوضية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على تعزيز التعاون الدولي. وبدعوة من الاتحاد الأفريقي، واشتركت المفوضية، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، في تنظيم المنتدى الأفريقي للأعمال التجارية وحقوق الإنسان[14]، الذي عقد في الفترة من 5 إلى 7 أيلول/سبتمبر 2023 في أديس أبابا. وساهم المنتدى في تعزيز فهم المعايير المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان لدى طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الأفارقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، عقدت المفوضية والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال منتدى أمريكا اللاتينية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الذي ضم ممثلين من 10 حكومات في المنطقة. وعُقد هذا الحدث بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية والاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

18- وواصلت المفوضية إذكاء الوعي بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أوساط شركات التكنولوجيا. فعلى سبيل المثال، أطلق مشروع B-Tech[15]، الذي وضعته المفوضية لتوفير إرشادات وموارد موثوق بها لتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، رسمياً مبادرةَ B-Tech Africa[16] في كيب تاون، جنوب أفريقيا، بهدف المشاركة بشكل استراتيجي مع مشغلي شركات التكنولوجيا والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين في الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك المجتمع المدني. والفكرة هي العمل داخل الاقتصادات ومراكز التكنولوجيا في أفريقيا لدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ونظمت مبادرة B-Tech Africa العديد من الأنشطة، بما في ذلك حدث جانبي في المنتدى المعني بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الدورة العادية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب خلال الدورة العادية السابعة والسبعين للجنة[17] في أروشا، تنزانيا، انصب تركيزه على تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على ممارسات التجارة الرقمية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فضلاً عن اجتماع أصحاب المصلحة المتعددين لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الحقوق الرقمية وشركات التكنولوجيا

(14) انظر الرابط www.undp.org/rolhr/events/2nd-african-business-and-human-rights-forum.

(15) انظر الرابط www.ohchr.org/en/business-and-human-rights/b-tech-project.

(16) انظر الرابط www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/b-tech/B-Tech-Africa-Cape-Town-CN-Agenda.pdf.

(17) انظر الرابط www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/b-tech/concept-note-agenda-side-event-achrp-ngo-forum.pdf.

الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيروبي[18]. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، نظمت B-Tech Africa حلقة عمل لمؤسسات مختارة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا لتمكينها من تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في قطاع التكنولوجيا على الصعيد المحلي في أفريقيا.

19- وواصلت المفوضية جهودها الرامية إلى تعزيز التفاعل مع أصحاب المصلحة من أجل توفير الخبرات في مجال حقوق الإنسان وتبادل الممارسات الجيدة لتعزيز فعالية جهود مكافحة الفساد والتصدي له من طريق التحقق من أن هذه الجهود تتسق مع التزامات الدول وتأخذ بنهج محوره الضحايا. ويشدد عمل المفوضية على كيفية تخصيص الموارد بشكل عادل وعلى نحو يفيد الفئات الأضعف. وقد اقترن ذلك بالدعم المقدم من خلال البحث والتحليل لمعالجة الآثار السلبية للفساد على حقوق الإنسان، مع التركيز على الوقاية وإقامة العدل بفعالية وإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وأُنجز عمل كبير في هذا المجال من خلال الوجود القطري للمفوضية من أجل دعم الدول الأعضاء. وفي عام 2023، نظمت المفوضية حلقة نقاش بشأن أنجع السبل للالتزام بالحكم الرشيد بهدف معالجة أثر مختلف الفجوات الرقمية على حقوق الإنسان[19]، وحضرت الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث اشتركت في تنظيم دورات استثنائية تهدف إلى تسليط الضوء على أهمية مكافحة الفساد في مجال الصحة وفي استكشاف أوجه التآزر بين مكافحة الفساد وحقوق الإنسان وشاركت في هذه الدورات.

20- ويشكل عمل المفوضية بشأن تغير المناخ والبيئة عنصراً حاسماً في دعم التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ونظمت المفوضية عدة مؤتمرات وأنشطة بشأن البيئة وحقوق الإنسان وشاركت في أخرى، بما في ذلك مؤتمرات تناولت مسائل تتعلق بالحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ووضعت المفوضية، بصفتها شريكاً في قيادة فريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة المعني بحقوق الإنسان والبيئة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خطة جديدة مدتها ثلاث سنوات، تتضمن مسار العمل بشأن حقوق الأجيال المقبلة في نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان، ولا سيما العدالة المناخية. وبالتعاون الوثيق مع منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ، وضعت المفوضية مذكرة توجيهية بشأن إدماج حقوق الإنسان في خطط الرخاء المناخي ووضعتها في صيغتها النهائية. وأصدرت المفوضية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، طبعة جديدة من *نشرة الحقوق البيئية* تركز على النُهج القائمة على حقوق الإنسان لتمويل التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل المناخي. ودعمت المفوضية تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات بشأن أزمة الكوكب الثلاثية، ووضع إرشادات جديدة بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية وإدماج حقوق الإنسان في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وأصدرت المفوضية ورقة موقف بشأن النهوض بالحق في بيئة صحية في غابات الأمازون المطيرة لمؤتمر قمة الأمازون في آب/أغسطس 2023، كما أصدرت رسائل رئيسية بشأن حقوق الإنسان لمؤتمر قمة الأحواض الثلاثة بشأن النظم الإيكولوجية للتنوع البيولوجي والغابات الاستوائية في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نشرت المفوضية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، رسائل رئيسية بشأن حقوق الإنسان والانتقال العادل.

21- وواصلت المفوضية توسيع وتعميق مشاركتها مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الشباب والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات والمهاجرون والشعوب الأصلية

(18) انظر الرابط www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/b-tech/concept-note-agenda-nairobi-b-tech-consultation.pdf.

(19) انظر الرابط www.ohchr.org/en/events/meetings/2023/panel-discussion-most-efficient-ways-upholding-good-governance-address-human.

والأشخاص الذين يواجهون التمييز العنصري، بمن فيهم المنحدرون من أصل أفريقي، والحكومات المحلية وقدمت الدعم لهذه الجهات الفاعلة، بما في ذلك عن طريق تيسير التعاون الإقليمي والدولي بينها. وشمل هذا العمل أيضاً تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الدينية، من خلال إطار الإيمان من أجل الحقوق[20].

وطوال عام 2023، يسرت منظمة الأديان من أجل السلام، وجامعة السلام، ومعهد الولايات المتحدة للسلام، وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، والمفوضية سلسلة محادثات شهرية حول الأديان والمعتقدات وحقوق الإنسان. وعُقد عدد من الاجتماعات المختلطة في شكل أنشطة جانبية خلال دورات لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الأكاديمي المعني بمنظومة الأمم المتحدة، وخلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[21]. وأدى ذلك إلى إنشاء شبكة "جماعة الممارسين التابعة لمبادرة الإيمان من أجل الحقوق"، التي تهدف إلى النهوض بالعمل المشترك بين الأديان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع[22]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اشتركت المفوضية مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المغرب) في تنظيم حلقة عمل في الرباط مع الجهات الفاعلة الدينية وخبراء حقوق المرأة والأكاديميين والبرلمانيين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[23]. واعتمدت حلقة العمل على إطار الإيمان من أجل الحقوق للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الذي تستند إليه للجنة في حواراتها مع الدول الأطراف وفي ملاحظاتها الختامية[24]. وركّز هذا المشروع التجريبي في إطار القطب المعرفي لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على الدعوة والتعلم من الأقران في الحالات التي قد تكون فيها الثقافة أو التقاليد أو بعض التفسيرات الدينية عائقاً أمام تمتع النساء والفتيات بالمساواة في الحقوق في جميع المجالات[25].

22- وتواصل المفوضية أيضاً تعزيز تفاعلها مع الشباب والأطفال. فقد أنشأت فريقاً استشارياً للشباب في إطار مبادرة حقوق الإنسان 75، وهو فريق مؤلف من 12 شاباً من المدافعين عن حقوق الإنسان من مختلف المناطق تم اختيارهم بالاعتماد على دعوة مفتوحة من مجموعة من 180 2 من مقدمي الطلبات. ومن خلال عملية تشاورية، وضع الفريق الاستشاري للشباب إعلان حقوق الإنسان 75 للشباب، عُرض خلال حدث حقوق الإنسان 75 في كانون الأول/ديسمبر 2023. وكانت مشاركة الأطفال في مبادرة حقوق الإنسان 75 قوية أيضاً. وقد شملت هذه المشاركة وضع رؤية للأطفال في مجال حقوق الإنسان استناداً إلى دراسة استقصائية تلقت 000 4 رد تقريباً من أطفال في جميع أنحاء العالم، ويسرتها المفوضية. وفي الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، عقدت المفوضية، بالتعاون مع العديد من الشركاء الإقليميين والوطنيين، جلسات بشأن مشاركة الشباب في القضايا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الهند وجنوب أفريقيا وكينيا ونيجيريا وجورجيا وإندونيسيا والبرازيل. وجمعت الجلسات شباباً من جميع أنحاء العالم لإذكاء الوعي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبأهمية مشاركة الشباب في الدفاع عن هذه الحقوق في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

(20) انظر الرابط www.ohchr.org/en/faith-for-rights.

(21) انظر الرابط www.ohchr.org/en/faith-for-rights/framework-action.

(22) www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/religion/faithforrights/Faith-for-rights-P2Pweek2023.pdf.

(23) انظر الرابط www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/cedaw/activities/2023-11-CEDAW-hub-PR.pdf.

(24) انظر الرابط www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Religion/CEDAW_Excerpts.pdf.

(25) انظر الرابط www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/cedaw/activities/2023-11-CEDAW-hub-PR.pdf.

23- وواصلت المفوضية جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، نظمت المفوضية، في كانون الثاني/يناير 2024، اجتماعاً لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، مما ساهم في تسليط المزيد من الأضواء على المساهمات المقدمة من الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي في المنطقة والتحديات التي تواجههم، وفي تحديد توصيات للنهوض بحقوق الإنسان الخاصة بهم[26].

24- وشاركت المفوضية في تناول القضايا المتصلة بحقوق الأقليات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في مختلف المناطق، بما في ذلك في أرمينيا والبرازيل وبنغلاديش والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا وجنوب السودان والعراق والفلبين وكوستاريكا واليابان، وواصلت دعم تنفيذ مشروع *Protecting Minority Rights: A Practical Guide to Developing Comprehensive Anti-Discrimination Legislation* (*حماية حقوق الأقليات: دليل عملي لوضع تشريعات شاملة لمكافحة التمييز*)[27]. وعلاوة على ذلك، أطلقت مبادرة بحثية للوقوف على الوضع الراهن لحركات إصلاح قانون المساواة في جميع أنحاء العالم، مع جامعات في جنوب أفريقيا وفرنسا.

25- وواصلت المفوضية عملها في مجال المساواة بين الجنسين. وعلى وجه التحديد، واصلت انخراطها في جهود دعم وتعزيز الروايات الشاملة والتضامن بين الحركات لمواجهة الاتجاهات المستمرة المناهضة للنوع الاجتماعي والحقوق، بما في ذلك من خلال المشاركة في أنشطة مركزة. وواصلت المفوضية الاضطلاع بدورها بصفتها جهة مشاركة في ائتلاف العمل المعني بالحركات والقيادات النسائية في سياق منتدى جيل المساواة، وأحرزت تقدماً في تنسيق تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها المفوضية بشأن المدافعات عن حقوق الإنسان.

26- وشاركت المفوضية للمرة الثانية في تنظيم الحدث الإلكتروني لتحالف العمل المعني بالحركات والقيادة النسائية للاحتفال باليوم الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان. وسلط الحدث الضوء على عمل المدافعات عن حقوق الإنسان في مختلف البيئات المتأثرة بالنزاع، وجسّد اعترافاً بهذا العمل، استناداً إلى تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان بشأن المدافعات عن حقوق الإنسان في حالات النزاع وما بعد النزاع والبيئات المتأثرة بالأزمات[28]، وعرض تجارب المدافعات عن حقوق الإنسان من أوكرانيا وجنوب السودان ودولة فلسطين وميانمار.

27- وعززت المفوضية قدرتها على رصد القضايا المتعلقة بالحيز المدني. وطورت أدوات ذكاء اصطناعي للمعالجة التلقائية للمعلومات المفتوحة المصدر بحثاً عن دلائل تساعد في التحقيق في الحوادث المزعومة لانتهاكات حقوق الإنسان، وتحديداً في المظاهرات العامة التي تعرضت للقمع، بناء على الجهود المبذولة في عام 2022 لتتبع الهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وقامت المفوضية بتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي التي طورتها داخلياً على تطبيق تعاريف وعتبات حقوق الإنسان، بحيث يمكن استخدام الدلائل بسلاسة في عمليات أخرى للرصد والتحقيق والتحليل.

28- وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر 2023، تعاونت المفوضية مع مجلس أوروبا وقدمت برنامجاً تدريبياً شاملاً للشباب بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان، معززةً قدراتهم على قيادة مبادرات حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والوطني. وعمقت المفوضية شراكتها مع المنظمة

(26) انظر الرابط www.ohchr.org/en/events/meetings/2024/regional-meeting-asia-pacific-international-decade-people-african-descent.

(27) انظر الرابط www.ohchr.org/en/minorities/minority-rights-equality-and-anti-discrimination-law.

(28) A/78/131.

العالمية لحركة الكشافة، مع التركيز على تمكين قادة الكشافة من إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في برامجهم. وفي سياق الاحتفالات التي نُظمت في إطار مبادرة حقوق الإنسان 75، نظمت المفوضية أنشطة مختلفة لتمكين الشباب من خلال التعليم، بما في ذلك حوار الشباب بشأن حقوق الإنسان في إطار مبادرة حقوق الإنسان 75 وإطلاق أداة تعليمية متعددة الوسائط اشتركت في إنتاجها منظمة العفو الدولية ومنظمة سوكا غاكاي الدولية[29]. كما يسرت المفوضية، بالتعاون مع المجمع العالمي لحقوق الإنسان، عقد حلقة دراسية شبكية عالمية بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي.

29- وواصلت المفوضية أنشطة الرصد والتدريب والمشورة الموجهة إلى أعضاء مؤسسات الدولة وغيرها من الجهات الفاعلة من أجل تعزيز إقامة العدل وسيادة القانون، بما في ذلك في إثيوبيا وتايلند وجمهورية أفريقيا الوسطى وشيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفيجي وكولومبيا وكينيا ومصر وموزامبيق وهايتي والهند.

30- وواصلت المفوضية دعم الاتحاد الأفريقي في إدماج حقوق الإنسان في نظامه للإنذار المبكر. وقامت المفوضية أيضاً بتصميم وتنفيذ نماذج تدريبية بشأن إدماج حقوق الإنسان في نظم الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات. ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، شرعت المفوضية في عملية إنشاء آليات للإنذار المبكر على مستوى المجتمع المحلي، في منطقتي عفار وأمهرة.

31- واستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، نشرت المفوضية أفرقة لتلبية الاحتياجات المفاجئة في أنتيغوا وبربودا وبيرو وجمهورية مولدوفا وغواتيمالا وفيجي وكمبوديا وهايتي. ونشرت أيضاً قدرة لتلبية الاحتياجات المفاجئة على حدود الجمهورية العربية السورية لتعميم الحماية في أنشطة الاستجابة للزلازل في الجزء الشمالي من البلد ومن أجل التدخل في ميانمار. وفي فيجي، أسهمت المفوضية في الاستجابة لإعصار فانواتو المزدوج، بما في ذلك عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث.

باء- الحق في التنمية

32- شملت الأنشطة الرامية إلى تفعيل الحق في التنمية، الذي يرتكز على التعاون الدولي، دعم الأمانة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية[30] وآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، والمناسبات المكرسة للموضوع، والتوعية، والدعوة وبناء القدرات، والبحوث، ودعم الوجود القطري والإقليمي، والمشاركة في جهود الأوساط الأكاديمية والمعرفية والمجتمع المدني[31].

33- ونظر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، في دورته الرابعة والعشرين المعقودة في الفترة من 15 إلى 19 أيار/مايو 2023، في النص المنقح الثاني لمشروع الصك الملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية. وقام الرئيس - المقرر بعد ذلك بوضع الصيغة النهائية لمشروع نص العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية، بمساعدة فريق من الخبراء القانونيين، وقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان، على النحو المطلوب. وقرر المجلس، في قراره 18/54 المؤرخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تقديم مشروع العهد الدولي إلى الجمعية العامة للنظر فيه والتفاوض بشأنه واعتماده لاحقاً. وأحاطت الجمعية العامة علماً بالقرار في قرارها 203/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(29) انظر الرابط www.power-humanrights-education.org/multimedia/changemakers-stories-of-young-human-rights-educators.

(30) انظر الرابط www.ohchr.org/en/hrc-subsidiaries/iwg-on-development.

(31) انظر الرابط www.ohchr.org/en/hrc-subsidiaries/expert-mechanism-on-right-to-development.

34- وتؤكد المادة 13 من مشـــروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية واجبَ الدول الأطراف التعاون بفعالية في التصـــدي للتحديات العالمية والنهوض بالتنمية. وتشـــدد على أهمية الإجراءات الفردية والمشـــتركة التي تتخذها الدول لتهيئة الظروف الدولية المؤاتية لإعمال الحق في التنمية. ولذلك ينبغي أن تتخذ الدول الأطراف خطوات مدروســة وملموســة، فرادى ومجتمعة على الســواء، لتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال المشـاركة داخل المنظمات الدولية والتفاعل مع المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتحقق الدول الأطراف من أن تمويل التنمية يتقيد بالمبادئ المعترف بها دولياً لفعالية التعاون الإنمائي ويتفق مع أحكام مشروع العهد.

35- ونظمت المفوضـية سلسـلة من الأنشـطة في أيلول/سـبتمبر وتشـرين الأول/أكتوبر 2023 تهدف إلى تعزيز التعاون والمشـاركة الدوليين بشـأن مشـروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية. وشـملت الأنشـطة حدثاً جانبياً خلال الدورة الرابعة والخمسـين لمجلس حقوق الإنسـان كُرس لمناقشـة تاريخ صـياغة مشـروع العهد ومسـاره في المسـتقبل، وشـارك فيه فريق خبراء من أصـحاب المصـلحة المتعددين. وقدمت المفوضـــية الدعم لرئيس الفريق العامل المعني بالحق في التنمية خلال زيارته إلى نيويورك، التي شـــملت تيسير عقد اجتماعات ثنائية رفيعة المستوى مع أصـحاب المصـلحة الرئيسـيين، مثل الأمين العام والسفراء والمجموعات السياسية والإقليمية. ودعمت المفوضـية أيضـاً مشـاركة الرئيس في حدث جانبي بشـأن الحق في التنمية اشـــتركت في تنظيمه حركة بلدان عدم الانحياز والصـــين، وركز على تحديد العقبات التي تعترض إعمال الحق في التنمية واستكشاف استراتيجيات لتعزيز بيئة مؤاتية.

36- وشاركت آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، في دورتها السابعة[32] المعقودة في الفترة من 3 إلى 5 نيسـان/أبريل 2023، في خمس مناقشـات مواضـيعية مركزة مع ممثلين دائمين للدول الأعضـاء في الأمم المتحدة في نيويورك، فضـــلاً عن ممثلي الأمم المتحدة المعنيين وخبراء خارجيين وممثلي المجتمع المدني. ونتيجة لذلك، قدمت آلية الخبراء مسـاهمات[33] تسـتند إلى نهج قائم على الحق في التنمية بشـأن مواضـيع "الخطة الجديدة للسـلام" و"قياس التقدم المحرز بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي" و"إصـلاح الهيكل المالي الدولي" و"الأجيال القادمة" و"مشـاركة الشـباب"، في الفترة التي تسـبق مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2023 ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024.

37- وشاركت آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، في دورتها الثامنة[34] المعقودة في الفترة من 30 تشـــرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2023، في أربعة حوارات مواضـــيعية مع الممثلين الدائمين للدول الأعضـــاء في الأمم المتحدة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، وممثلي الأمم المتحدة المعنيين، وخبراء خارجيين، وممثلي المجتمع المدني بشـأن (أ) "المسـؤوليات والعدالة المناخية: حوار يسـتند إلى نهج قائم على الحق في التنمية"؛ و(ب) "الحصـــول على التكنولوجيا والحق في التنمية"؛ و(ج) "مشـاركة المرأة في التنمية وتعزيز المسـاواة بين الجنسـين: الممارسـات الجيدة والفرص والتحديات"؛ و(د) "منظومة الأمم المتحدة وفرص تعميم مراعاة الحق في التنمية وتعزيزه". وقدمت آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، بالإضـافة إلى تقريرها السـنوي عن دورتيها السـابعة والثامنة، إلى مجلس حقوق الإنسـان، في دورته الرابعة والخمسـين، ثلاث دراسـات مواضـيعية عن الحق في التنمية في

(32) انظر الرابط www.ohchr.org/en/events/sessions/2023/seventh-session-expert-mechanism-right-development.

(33) انظر الرابط www.ohchr.org/en/hrc-subsidiaries/expert-mechanism-on-right-to-development/contributions-international-processes.

(34) انظر الرابط www.ohchr.org/en/events/sessions/2023/eighth-session-expert-mechanism-right-development.

قانون الاستثمار الدولي[35]، وعدم المساواة والحماية الاجتماعية والحق في التنمية[36]، وواجب التعاون والجهات الفاعلة غير الحكومية[37].

38- ونظمت المفوضية، بالتعاون مع البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، حدثاً جانبياً خلال الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان ركز على تفعيل الحق في التنمية من خلال المساعدة الإنمائية التي تركز على الناس. وشدد الحدث، الذي حضره مختلف أصحاب المصلحة، على أهمية المساعدة الإنمائية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المجتمعات المتلقية ومنظوراتها. وسلط الحدث الضوء على الحاجة إلى الأخذ بنهج يستند إلى الحق في التنمية في المشاريع الإنمائية وأقر بأن ذلك يتطلب تضامناً وتعاوناً دوليين فعالين.

39- واحتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في نيسان/أبريل 2023، تعاونت المفوضية والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع جامعة الدولة الحرة، جنوب أفريقيا، لتنظيم حلقة دراسية شبكية عالمية بشأن إعمال الحق في التنمية في أفريقيا[38]. واستفاد 251 مشاركاً آخر من 132 بلداً من التدريب عبر الإنترنت[39] على تفعيل الحق في التنمية عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الذي نظمته المفوضية بالشراكة مع جامعة الأمم المتحدة وجامعة السلام. وبالشراكة مع جامعة السلام أيضاً، حضر 149 مشاركاً من 60 بلداً الدورة الثانية لحلقة العمل المشتركة[40] بشأن تعميم مراعاة الحق في التنمية في تقارير الاستعراض الوطني الطوعي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

40- وبالتعاون مع جامعة السلام، أعدت المفوضية دراسة عن الممارسات الجيدة في تفعيل الحق في التنمية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب[41] وعرضت نتائجها في حدث جانبي في الدورة الرابعة والعشرين للفريق العامل المعني بالحق في التنمية في أيار/مايو 2023. وتسلط الدراسة الضوء على مبادئ وممارسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والحق في التنمية. وتضمنت الدراسة تحليلاً لثلاث دراسات حالات إفرادية تعلقت الأولى التي أُنجزت تحت رعاية صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة بمشروع للتجديد المرن والمستدام للهياكل الأساسية العامة في مجال الرعاية الصحية والاتصالات في أنتيغوا وبربودا؛ وتناولت الدراسة الثانية التي أنجزتها جنوب أفريقيا طرائق الإنتاج والتسويق المرنة والمستدامة في الزراعة في جزر القمر؛ وتعلقت الدراسة الثالثة، التي أنجزتها البرازيل كجزء من تعاونها الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب بدعم من اليونيسف، بالتجديد المرن والمستدام لمرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وبناء الهياكل الأساسية العامة في أنغولا. ونُفِّذ المشروعان الأخيران في إطار مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع

41- وساهمت المفوضية في البرامج التعليمية والمناقشات الأكاديمية وحوارات المجتمع المدني بشأن الحق في التنمية، بما في ذلك البرامج المتعلقة بهيكل التعاون الإنمائي الدولي التي نظمتها لجنة المنظمات

(35) A/HRC/54/82.

(36) A/HRC/54/83.

(37) A/HRC/54/84.

(38) انظر الرابط www.youtube.com/watch?v=bOluThb87I4.

(39) انظر الرابط https://www.upeace.org/e-course-right-to-development-and-the-sdgs/.

(40) انظر الرابط https://upeace.org/e-course-right-to-development-vnr-reporting-sdgs.

(41) انظر الرابط www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/development/Draft-Study_Good-Practices-Operationalizing-Right-to-Dev.pdf.

غير الحكومية المعنية بوضع المرأة وغيرها من المنظمات النسائية في أيلول/سبتمبر 2023؛ و"الحق في التنمية: وجهات نظر شباب حركة بلدان عدم الانحياز" الذي نظمته منظمة شباب حركة بلدان عدم الانحياز في تشرين الأول/أكتوبر 2023؛ و"آفاق جديدة لحقوق الإنسان: مناقشة الحق في التنمية" الذي نظمته المؤسسات الأكاديمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023؛ والاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة، الذي نظم بالشراكة مع مجلس الكنائس العالمي و18 من الجهات الراعية المشاركة في كانون الأول/ديسمبر 2023.

جيم- دعم آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

1- الإجراءات الخاصة

42- تواصل المفوضية قيادة الجهود الرامية إلى ضمان الاستفادة الكاملة من توصيات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. واعتمد المكلفون بولايات في اجتماعهم السنوي التاسع والعشرين إعلاناً مشتركاً بشأن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، أكدوا فيه على الدور الحاسم لحقوق الإنسان كأداة للتغيير المفضي إلى التحول الذي تمس الحاجة إليه لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. واحتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر 2023، دعا المكلفون بولايات الدول إلى ضمان أن يكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل مبنياً على أساس حقوق الإنسان. وشددوا على ضرورة أن تدعم حقوق الإنسان التنمية، فضلاً عن السلام والأمن[42].

43- وواصلت اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة التواصل مع جميع المعنيين بشأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، بما في ذلك من خلال المشاركة في المشاورات، في 13 كانون الأول/ديسمبر 2023، بشأن نتائج مؤتمر القمة. وشدد المشاركون في المشاورات على ضرورة أن تنعكس حقوق الإنسان بشكل كامل وموضوعي في ميثاق من أجل المستقبل. وأكدوا من جديد أن كرامة الإنسان هي في صميم مجتمعاتنا وأن احترام حقوق الإنسان أمر أساسي لمنع نشوب النزاعات وتعزيز التنمية البشرية. ودعت اللجنة إلى أن يتضمن العهد دعوةً من أجل الاستخدام الأكمل لآليات رصد حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، للتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملحة. وشاركت اللجنة أيضاً في الحدث الرفيع المستوى الخاص بمبادرة حقوق الإنسان 75 في جنيف، الذي تحدثت فيه رئيستها في الفريق المعني بمستقبل حقوق الإنسان والسلام والأمن. وشجعت الرئيسة الأمم المتحدة والدول على الاستفادة إلى أقصى حد من الإجراءات الخاصة، إلى جانب آليات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان، التي تمخضت عن توصيات عملية وموجهة نحو إيجاد الحلول. وأشارت أيضاً إلى أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل سيكون فرصة لتجسيد رؤية تلك الآليات. وشارك مكلفون آخرون بولايات في الحدث الرفيع المستوى الخاص بمبادرة حقوق الإنسان 75 بصفتهم متحاورين أو منسقين، وساهموا بذلك في تعزيز الدور الإيجابي والمحوري للإجراءات الخاصة في بيئة حقوق الإنسان وفي الاعتراف بهذا الدور.

44- ويعكس تقرير الأمين العام عن استنتاجات وتوصيات الإجراءات الخاصة[43] الصلةَ بين العمل الذي تضطلع به الإجراءات الخاصة وخطتنا المشتركة والنداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. وتسهم

(42) انظر الرابط www.ohchr.org/en/statements/2023/12/global-leaders-must-recommit-principles-human-rights-un-experts.

(43) A/HRC/55/19.

الاستنتاجات والتوصيات في الجهود الرامية إلى جعل حقوق الإنسان عامل تحوّل ومصدر حلول، وهي جزء لا يتجزأ من هذه الجهود. وهذا يجعل نظام حقوق الإنسان متجاوباً ومبتكراً في مواجهة تحديات حقوق الإنسان ويعزز أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وجميع أركان عمل الأمم المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك تقرير المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي بشأن المياه كحجة من أجل السلام والتوأمة والتعاون، الذي يبين فيه الفوائد المحتملة لاعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الإدارة المستدامة للمياه العابرة للحدود[44].

2- الاستعراض الدوري الشامل

45- في عام 2023، وفرت المفوضية الخدمات لثلاث دورات للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. ووفرت الخدمات أيضاً لاعتماد نتائج تلك الاستعراضات خلال الجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان. وبموافقة جميع الدول الأعضاء على المشاركة في الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، أدلى بكلمات 98 دولة عضواً ومراقباً، في المتوسط، وقُدّمت 280 توصية، في المتوسط، لكل بلد قيد الاستعراض، مما يمثل زيادة مقارنة بالدورات السابقة. وقبلت الدول قيد الاستعراض في عام 2023، في المتوسط، 81,46 في المائة من التوصيات، وهو ما يمثل زيادة مقارنة برقم الجولة الثالثة (76 في المائة). وسُجلت أيضاً زيادة كبيرة في عدد التقارير السابقة للاستعراض المقدمة من ممثلي المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة.

46- ويسَّر صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل[45] سفر 13 من مندوبي الدول لحضور دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

47- وقدم صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل[46] الدعمَ لتعزيز تنفيذ التوصيات ذات الصلة من خلال مشاريع في 13 بلداً في عام 2023، بينها مشروع في أنتيغوا وبربودا وآخر في هايتي في السياق الخاص لمبادرة حقوق الإنسان 75. وتلقت المفوضية 29 طلباً/مقترحاً لمشاريع للمساعدة التقنية لعام 2024 تتعلق بالاستعراض الدوري الشامل. وعلاوة على ذلك، طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 28/54، إلى المفوضية أن تنشئ مستودعاً على الإنترنت لأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في مجال تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وتحتفظ به.

48- ونظمت المفوضية، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، جلسات إحاطة سابقة للدورة في تشرين الأول/أكتوبر استهدفت البرلمانيين والموظفين البرلمانيين في البلدان التي لديها استعراضات مقبلة (90 ممثلاً من 33 بلداً). ويسرت المفوضية، بالتعاون مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مشاركة 32 ممثلاً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من 16 بلداً ستتقدم للاستعراض.

49- وحافظت المفوضية على شراكتها الفعالة مع منظمة الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل. وشمل التعاون ما يلي: المشاركة في جلسات الإحاطة السابقة للدورة التي يقدمها ممثلو المجتمع المدني للبعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف قبل كل دورة من دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل؛ وحدث جانبي في الدورة الرابعة والخمسين لمجلس

(44) A/78/253.

(45) انظر الرابط www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/trust-fund-participation.

(46) انظر الرابط www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/trust-fund-implementation.

حقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر 2023، برعاية البعثة الدائمة للبرتغال لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، بعنوان "towards a human rights economy: UPR recommendations for economic, social and cultural rights" (نحو اقتصاد قائم على حقوق الإنسان: توصيات الاستعراض الدوري الشامل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛ والنسخة السادسة من الاستعراض الدوري الشامل لنموذج بادوفا في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، التي عقدت بالاشتراك مع جامعة بادوفا بإيطاليا، والتي حضرها أكثر من 50 طالباً من مختلف أنحاء العالم.

3- برنامج بناء القدرات لهيئات المعاهدات

50- في سياق الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نظمت المفوضية حملة لتشجيع التصديق على المعاهدات الدولية الأساسية في مجال حقوق الإنسان وبروتوكولاتها الاختيارية. وأعطت الحملة الأولوية لنهج التعلم من الأقران، مما يسر تبادل الخبرات بشأن التصديق على المعاهدات وتنفيذ الالتزامات التعاهدية بين الأطراف في صكوك حقوق الإنسان والدول التي تفكر في التصديق. ونُظمت عمليات تبادل الآراء هذه بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في منطقة المحيط الهادئ وبشأن بروتوكولها الاختياري في الشرق الأوسط ووسط أفريقيا وشرقها وشمالها وغربها. وواصلت المفوضية، عن طريق برنامجها لبناء قدرات هيئات المعاهدات، دعم إنشاء وتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، من خلال الدعم المباشر القطري، فضلاً عن تيسير التعلم من الأقران بين الدول. وفي عام 2023، نُظمت اجتماعات مائدة مستديرة وحلقات عمل إقليمية لتبادل الممارسات الجيدة بشأن إنشاء وتشغيل هذه الآليات الوطنية في جنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والجنوب الأفريقي، ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ. ويسّرت الحلقة الدراسية العالمية التي كلف بها مجلس حقوق الإنسان في قراره 33/51 ونُظمت في عام 2023 تبادلَ الآراء بين الدول بشأن الخصائص الرئيسية لهيكل مؤسسي فعال وولاية آلية وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة.

دال- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية

51- تمشياً مع النداء الموجه إلى العمل من أجل حقوق الإنسان وتعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واصلت المفوضية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تنفيذَ مشروع الشراكة الثلاثية، الذي يهدف إلى زيادة إعمال حقوق الإنسان لجميع الأشخاص عن طريق توفير منبر فريد للتعاون من أجل دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ففي أيار/مايو 2023، نظم مشروع الشراكة الثلاثية اجتماعاً لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وناقش الاجتماع، الذي ضم ممثلين عن الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكاتها العالمية والإقليمية وكيانات الأمم المتحدة، التقدم المحرز في إنشاء مؤسسات تمتثل للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، باعتبار ذلك مؤشراً للتقدم المحرز نحو التنمية المستدامة. وساهم الاجتماع أيضاً في إذكاء الوعي بالتحديات والمخاطر التي تواجهها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عند اضطلاعها بولاياتها. وقرر الاجتماع مواصلة تقديم الدعم لبناء وتعزيز أطر وقدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تمشياً مع مبادئ باريس، باعتبارها حجر الزاوية لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

52- وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى شباط/فبراير 2024، شارك مشروع الشراكة الثلاثية في تصميم عملية تعاونية لتفعيل الدعم على المستوى القطري لـ 13 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في الأردن وإكوادور وأوكرانيا وبيرو وتيمور ليشتي وجزر القمر وجمهورية مولدوفا وجورجيا وكوستاريكا وملاوي وملديف ومقدونيا الشمالية ونيجيريا. وكان الهدف من الدعم هو تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجالات رصد حقوق الإنسان، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، والإنذار المبكر والوقاية، والتخطيط الاستراتيجي.

53- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، نظمت المفوضية اجتماعاً ليوم واحد مع ممثلين عن تسع منظمات إقليمية لحقوق الإنسان عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 15/52 بشأن التعاون معها. وناقش الاجتماع العمل المنجز فيما يتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والبيئة والفضاء الرقمي. وعُرضت الممارسات الجيدة بشأن التعاون بين المفوضية والآليات الإقليمية، وشدد الاجتماع على أهمية استمرار التعاون.

54- ونظمت المفوضية برنامج الزمالات لموظفي المنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان، مما مكن موظفي المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، واللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومحكمة العدل لشرق أفريقيا، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من اكتساب الخبرة في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتعزيز التعاون فيما بين هذه الآليات ومع المفوضية.

55- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، أطلقت المفوضية والاتحاد البرلماني الدولي *مجموعة البرلمانات وحقوق الإنسان: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي*، المصممة لدعم البرلمانيين من أجل دمج حقوق الإنسان بشكل أفضل في عملهم.

هاء- المكاتب القطرية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

56- واصل المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للمفوضية دعوته لإثبات أن تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، إلى جانب مشروع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أمر أساسي في تفعيل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، إذا أرادت البلدان الأفريقية إنجاز خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وفي منتديات متعددة، ولا سيما في منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودورات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، شدد المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للمفوضية على الترابط بين تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وتفعيل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد أسفرت جهود الدعوة هذه عن اعتماد اللجنة الأفريقية قرارها الخاص[47]، في دورتها العادية الرابعة والسبعين في عام 2023، الذي يدعو إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لتوجيه تفعيل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

57- وعقد المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا الحوار حول خطط العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، في 22 حزيران/يونيه 2023، في دوالا، الكاميرون. وضم الحدث 250 ممثلاً عن الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة الآخرين من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأسهم الحوار الذي دام يوماً واحداً في إحراز تقدم في مناقشة

(47) انظر الرابط https://achpr.au.int/en/adopted-resolutions/resolution-human-rights-based-approach-implementation-monitoring-achprres551.

أصحاب المصلحة المتعددين بشأن وضع خطط عمل وطنية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية واعتمادها وتنفيذها.

58- ودعم مكتب المفوضية في تشاد منظمات المجتمع المدني في صياغة تقرير بديل لاستعراض الحالة في البلد في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، مما يسر مشاركة منظمات المجتمع المدني في الدورة التمهيدية للاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في جنيف. كما ساعدت المفوضية تشاد في إعداد تقريرها الوطني في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل. وكلفت المفوضية بإجراء دراسة عن أثر قطاع الصناعات الاستخراجية على حقوق الإنسان في تشاد، بهدف تقييم الحالة وتوجيه السياسات الوطنية. وشملت جهود بناء القدرات دورات تدريبية لضباط الأمن والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مما أسهم في تعزيز حماية حقوق الإنسان أثناء عمليات إنفاذ القانون. ومكتب المفوضية في تشاد بصدد تنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان على الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. وقامت المفوضية، في إطار دعمها لإنشاء مرصد للمساواة بين الجنسين، بتعبئة مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والجهات الفاعلة في الدولة والمجتمع المدني. ويسرت المفوضية إجراء مناقشات مع السلطات الوطنية لوضع برنامج وطني في ضوء نهاية إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الذي وضعته القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لدعم قوات الدفاع والأمن الوطنية في تنفيذ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[48]. ونظمت المفوضية حلقات عمل للأفراد العسكريين وتعاونت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ أنشطة بناء قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وقدمت معدات للآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة.

59- وقدم مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم التقني والمالي للسلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وشملت الإنجازات التي تحققت في إطار هذا التعاون تجديد اتفاق تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومشاركة جمهورية الكونغو الديمقراطية في المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان. ووُجهت الجهود أيضاً نحو مشروع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، حيث شرعت جمهورية الكونغو الديمقراطية في إجراء مشاورات لوضع خطة عمل وطنية وتنظيم حوار وطني لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقدم المكتب المشترك لحقوق الإنسان الدعم التقني والمالي أثناء اعتماد التشريعات التي تهدف إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في البلد. وعلاوة على ذلك، اضطلع المكتب بسلسلة من الأنشطة، بما في ذلك المؤتمرات وحلقات العمل والدعوة، ترويجاً للقيم العالمية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

60- وشارك مكتب المفوضية في السودان في بناء القدرات وتوفير الدعم على مستوى الولايات وعلى الصعيد المحلي، وتعزيز حقوق الإنسان، واتباع نهج قائم على الحقوق، لا سيما في مجال المساعدة الإنسانية. وتعاون مع مختلف السلطات لتعزيز سيادة القانون والدعوة إلى المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وساهمت المفوضية، مع فريق الأمم المتحدة القطري، في إطار التعاون المؤقت الخاص بالسودان للفترة 2024-2026 لإدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في التخطيط والبرمجة. وشاركت المفوضية بنشاط في شبكة خبراء الاقتصاد التابعين للأمم المتحدة، حيث قدمت المشورة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأدمجت تحليل حقوق الإنسان في جلسات الإحاطة المخصصة للمسائل الاقتصادية. وعقدت المفوضية جلسة إحاطة لمجموعة

(48) انظر الرابط www.ohchr.org/en/countries/africa-region/project-supporting-g5-sahel-joint-force-implementation-human-rights-and-international-humanitarian.

الصحة بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان وتعاونت في إصدار منشور Protection at a glance الذي أعدته مجموعة الحماية. وساهمت المفوضية في وضع وثائق التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2024 وخطة الاستجابة الإنسانية. وعلى خلفية النزاع في السودان، واصلت المفوضية التركيز على الرصد والإبلاغ، ودعم المجتمع المدني، وتنظيم منتديات حقوق الإنسان، وتيسير تنسيق تدخلات الحماية عبر الحدود.

61- وينفذ مكتب المفوضية في الصومال ولايته من خلال الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وتشمل أنشطة المكتب رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك مساعدة الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان على صياغة تقرير أولي يقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشمل عمل المفوضية اتخاذ تدابير بشأن الحق في الصحة، وتيسير العمل مع منظمة الصحة العالمية، بحيث تصبح الصومال دولة طرفاً في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. وتعالج المبادرات المنسقة تغير المناخ، بما في ذلك إنشاء فريق مواضيعي تابع للمجتمع المدني ودورة تدريبية بشأن التقاطع بين تغير المناخ وحقوق الإنسان. وبالتعاون مع مؤسسات الدولة والوكالات الوطنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، دعم الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية بنشاط الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لحيز مدني ينعم بالأمن والحرية، وتعزيز وتيسير التشريعات للأشخاص ذوي الإعاقة، ومناصرة الحقوق الثقافية وحرية التعبير. وفي إطار مبادرة حقوق الإنسان 75، قدم الفريق الدعم لترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى ست لغات من لغات الأقليات، تعزيزاً للتنوع اللغوي في الصومال والحفاظ عليه.

62- ووسع المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا التابع للمفوضية نطاق مشاركته مع اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من المستوى التقني إلى حوار موضوعي بشأن حقوق الإنسان شمل التحاور مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، وأعضاء هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، والأقسام المواضيعية للمفوضية. ونظم المكتب الإقليمي، بوصفه رئيساً مشاركاً لشبكة آسيا والمحيط الهادئ لحقوق الإنسان، حوارات شهرية لموظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء المنطقة بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كجزء من مبادرة حقوق الإنسان 75. ونظم المكتب الإقليمي حلقة عمل تدريبية لبناء القدرات في مجال رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لموظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلند. ووفرت المفوضية ومكتب المنسق المقيم في تايلند والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعمَ لوزارة العدل في تايلند في تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات بشأن رصد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه.

63- واشترك المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع للمفوضية، مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن رصد استخدام الأسلحة وأساليب ضبط النفس من جانب موظفي إنفاذ القانون، في حزيران/يونيه 2023، في ألماتي، كازاخستان. وضم الحدث ممثلين عن الآليات الوقائية الوطنية ومؤسسات أمناء المظالم والمجتمع المدني في أوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، وعزز تبادل المعارف وبناء القدرات بشأن استخدام القوة والقيود على نحو يمتثل لحقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، نظم المكتب الإقليمي المنتدى الدولي للشباب في طشقند، في إطار الحملة التي نظمتها مبادرة حقوق الإنسان 75 بالشراكة مع المركز الوطني لحقوق الإنسان في أوزبكستان ومختلف وكالات الأمم المتحدة. ووفر منبراً للشباب والمنظمات التي يقودها الشباب من خمسة بلدان في آسيا الوسطى لتبادل وجهات نظرهم وشواغلهم وتوصياتهم بشأن مستقبل حقوق الإنسان.

64- وشارك مكتب المفوضية في هندوراس في الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والمساءلة من خلال الإصلاحات الهيكلية، والتقاضي الاستراتيجي، والشراكات مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. وتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان، وتعاون مع قوات الأمن، وشارك بنشاط في الكفاح العالمي ضد الفساد. وقدم مكتب المفوضية في هندوراس دعماً نشطاً لنظام الحماية الوطني ومنظمات المجتمع المدني التي تنشط في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، مما ساهم في تعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ودعم التشريعات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية في هندوراس. وشملت الجهود التعاونية الأخرى النهوض بالسياسات الشاملة، مثل إنشاء النظام الوطني لمتابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، مع التركيز على الاستعراض الدوري الشامل ومساعدة التحالف المناهض للإفلات من العقاب في هندوراس. وساهم مكتب المفوضية في هندوراس بنشاط في حماية حقوق مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من خلال الدورات التقنية والمنتديات الإقليمية بشأن العنف ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وشارك مشاركة نشطة في تحديد ملامح الأطر القانونية للنهوض بحقوق الإنسان وحماية الفئات الضعيفة.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

65- شكل التعاون الدولي، في ضوء الدور الذي لا غنى عنه الذي يؤديه في التصدي للتحديات العالمية والحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها، موضوعاً متكرراً طوال الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان هو أيضاً عنصر أساسي لتفعيل الحق في التنمية، الذي يقوم على التعاون الدولي الفعال للنهوض بالسلام وحقوق الإنسان والتنمية.

66- ولا تزال الدول تؤدي دوراً محورياً في الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات العالمية. فهي تتحمل مسؤوليات فريدة في النظام المتعدد الأطراف لضمان توافق القوانين والسياسات والأطر مع حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، تضطلع الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك المجتمع المدني، بدور رئيسي في التصدي للتحديات العالمية. ويمكن أن يساهم القطاع الخاص أيضاً مساهمة هامة من خلال تطبيق حواجز لحماية حقوق الإنسان في سياق الاضطلاع بعملياته. ويتزايد الآن الاعتراف بما للبرلمانات والمدن وغيرها من السلطات دون الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من دور أساسي في النهوض بحقوق الإنسان. ولذلك، وضعت المفوضية مواصلةَ تعزيز تعاونها مع جميع الجهات الفاعلة ضمن أولوياتها، بما في ذلك من خلال الالتزام ببناء حركة لحقوق الإنسان، باعتبار ذلك أولوية رئيسية في الخطة الإدارية التي وضعتها على نطاق المؤسسة للفترة 2024-2027.

67- وتتحمل البلدان النامية وطأة الأزمات العالمية المتعددة التي تجتاح الكوكب اليوم، وما يتصل بذلك من تفاوتات عميقة داخل البلدان وفيما بينها. فاقتصاداتنا تحتاج إلى تحول يضع المساواة والاستدامة في صميم النشاط. ويمكن لاقتصاد حقوق الإنسان، الذي يرتكز على حقوق الإنسان للجميع، أن يعيد ضبط الأمور، وأن يحقق إنجازات تخدم الناس والكوكب. ويجب أن توضع حقوق الإنسان في صميم الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي. فهناك حاجة ماسة إلى هذا الإصلاح لتمكين البلدان من تعبئة واستثمار أقصى قدر من الموارد المتاحة في مجال حقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والنهوض بالحق في التنمية.

68- وسيتحمل الشباب والأجيال المقبلة عواقب إجراءات اليوم وتبعات تقاعسنا عن العمل لمجابهة تحدياتنا العالمية، بما في ذلك أزمة الكوكب الثلاثية. ولذلك، من المهم تعزيز التضـــامن بين الأجيال والنهوض بالمشاركة الهادفة للشباب في جهودنا لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد العالمي.

69- وتمثل حقوق الإنسان التطلعات المشتركة للبشرية وأحد الأركان الثلاثة لعمل الأمم المتحدة. وهي متشـابكة بعمق وضـرورية لتحقيق الركنيْن الآخريْن - السـلام والأمن، والتنمية المسـتدامة. والتعاون الدولي، الذي يؤكده التضـــامن العالمي، هو المفتاح لتحقيق هذه الأهداف جميعاً. ويتيح مؤتمر القمة المعني بالمســـتقبل فرصـــة لإعادة تأكيد تلك الرؤية وتعزيز ركن عمل الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الإنسان.